

## إعادة جدولة شركة استثمارية تقليدية متعثرة

1296. السؤال

نرجو من الهيئة الشرعية الموقرة بيان الحكم الشرعي في قيام بيت التمويل الكويتي بالموافقة على الخطة المقترحة لإعادة هيكلة شركة استثمارية متعثرة، حيث تقوم الخطة المقترحة على الافتراضات/ الإجراءات التالية:

1 - مديونية الشركة الحالية موزعة على شريحتين رئيسيتين: شريحة تسهيلات إسلامية متضمنة مديونية «بيتك» على الشركة المتعثرة، وشريحة تسهيلات تقليدية.  
2 - تمثل شريحة التسهيلات الإسلامية نسبة 2% تقريباً من إجمالي مديونية الشركة المتعثرة.

3 - ستقوم الشركة المتعثرة بتوفير ضمانات مشتركة لكافة الدائنين لتغطية قيمة الدين، وليس بالضرورة أن تحتوي هذه الضمانات على أصول متوافقة مع الشريعة الإسلامية.  
4 - ستقوم الشركة المتعثرة بتأسيس صندوق استثماري لتجميع معظم أصولها الرئيسية فيه لاستكمال التغطية اللازمة لأموال الدائنين والممولين، بعد استكمال كافة الجوانب القانونية.

5 - سيتم تسديد التزامات الشركة المتعثرة بصورة دورية متساوية بين كافة الدائنين عن طريق العوائد المحققة من أصول الصندوق والأصول الأخرى، وأيضاً من خلال بيع بعض أصول الشركة بصورة منتظمة.

الجواب

على بيت التمويل الكويتي أن يستنفد كافة الوسائل لضمان حقوقه من رهونات مطابقة للشريعة الإسلامية، فإن تعذر ذلك فله الأخذ بما ورد في الفتوى الواردة في مذكرة رقم (2009/2)، ونصها:

(إذا وضعت هذه الشركات المدينة الرهونات المذكورة في السؤال عند شركة أخرى غير تابعة لبيت التمويل، ووكلتها بحفظها لديها لصالح بيت التمويل الكويتي، على أن تدفع حصيلة البيع له،

فلا مانع من ذلك، وذلك حسب بعض الآراء التي تميز ذلك، في مثل هذه الأزمات والمحن)، نظراً لهذه الأزمة المالية العالمية الراهنة، ولحماية حقوق بيتك لدى المدنين، على ألا يكون ذلك قاعدة يقاس عليها.

## تقديم الشركة المتعثرة للدائنين خيار شراء أسهمها مرهوناً عند طرف ثالث

### 1297. السؤال

نرجو من الهيئة الشرعية الموقرة بيان الحكم الشرعي في قيام بيت التمويل الكويتي بالموافقة على الحصول على خيار الشراء المقدم من قبل الشركة المتعثرة على أن يتم رهنه لدى طرف آخر.

شرح الغرض من إصدار خيار الشراء:

قامت الشركة المتعثرة بتقديم خيار شراء لأسهمها، كضمان إضافي (ملزم من طرف واحد) للدائنين موزعة على شريحتين: الإسلامية (متضمنة مديونية «بيتك») والتقليدية، حيث تعطي الدائنين الحق في حالة تعثر الشركة عن سداد التزاماتها، بعد تنفيذ خطة إعادة الهيكلة، بشراء أسهم الشركة مقابل مبلغ الدين الذي لم يتم سداده. فيما يلي بيان الإجراءات المتبعة لهذا الخيار:

**1 -** إذا تعثر العميل، فلدى البنوك الدائنة الحق بتنفيذ هذا الخيار وشراء أسهم الشركة المتعثرة مقابل مبلغ الدين الذي تأخر سداده.

**2 -** هناك فترة محددة تم الاتفاق عليها من قبل جميع الدائنين، حيث لا يسمح للبنوك بعد تنفيذ الخيار أن يقوموا ببيع الأسهم خلالها.

**3 -** ولعدم ضياع حقهم لهذه الضمانات الإضافية المقدمة من قبل العميل، بأن يقوم العميل المتعثر برهن هذا الخيار لحساب البنوك الإسلامية لدى طرف آخر على أن يتم بيع الأسهم إذا تسنى له الأمر بعد تنفيذ الخيار (الهدف من الخيار هو استرجاع العجز وليس

الانتفاع منه).

4- بعد بيع هذه الأسهم التي تم رهنها ستحصل البنوك الإسلامية على مبلغ الدين (رأس المال بالإضافة إلى الربح المحدد مسبقاً بالمراجعة) وصرف المبالغ الإضافية التي تزيد عن مبلغ الدين في أوجه الخير العامة للمسلمين.

فهل يوجد مانع شرعي من هذا الخيار؟

الجواب

لا مانع من وضع أسهم (شركة جلوبل) عند طرف ثالث تحدده البنوك الإسلامية، وتُلزم (شركة جلوبل) بتوكيله لتنفيذ خيار الشراء بمعرفته، ويُسدّد الثمن بعد البيع إلى الدائنين، ومنهم بيتك.

وإن زادت قيمة بيع الأسهم عن قيمة الدين فيرجع في ذلك إلى الهيئة الشرعية، أما إن نقصت عن الدين فتطالب (شركة جلوبل) بسداد ذلك النقص.

تملك بيتك جزءاً من شركة تقليدية متعثرة

1298. السؤال

أحد عملاء بيت التمويل الكويتي متعثر في السداد، وقد تقرر من قبل مجموعة البنوك الدائنة أن يقوم العميل بسداد 40% من إجمالي المديونية خلال سنتين، وفي حال تخلف العميل عن السداد يلزم بزيادة رأس ماله لكي تصبح البنوك الدائنة (ومن ضمنها بيت التمويل الكويتي) مساهمة في الشركة، علماً بأن الشركة تقليدية، ونظامها الأساسي غير متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فما حكم تملك بيتك مباشرة لشركة تعمل بالقروض والاستثمارات التقليدية في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، وما آلية التصرف في هذه الملكية في حال الموافقة؟

الجواب

إذا كان بيتك يستطيع التخلص من السهم وأخذ حقه فلا مانع بعد أن يكون قد ساهم لهذا الغرض مضطراً.

قيام بيتك بإسقاط جزء من الدين عن المدين في حالة سداد الدولة عنه

## 1299. السؤال

ما الرأي الشرعي في قيام «بيتك» بإسقاط جزء من الدين على المتعثرين، عند قيام الدولة (صندوق معالجة المتعثرين) بالسداد عنهم لكامل الدين أو بعضه؟

### الجواب

ترى الهيئة أن «بيتك» وكيل عن موكله في استلام المبالغ المستحقة لهم في ذمة المدينين، والوكيل لا يحق له إسقاط الدين أو جزء منه، وعلى ذلك فلا ترى الهيئة أن يقوم بيتك بإسقاط جزء من الدين في حالة سداد الدولة (صندوق معالجة المتعثرين) نيابة عن المدينين المتعثرين.

طلب البنك المركزي فتوى معالجة (بيتك) مديونياته بعد الغزو الغاشم

## 1300. السؤال

يرجى مناقشة موضوع طلب البنك المركزي للفتوى التي على أساسها تم معالجة مديونية بيت التمويل الكويتي بعد الغزو الغاشم.

### الجواب

حضر للهيئة السيد/ الرئيس التنفيذي، وأفاد بأن البنك المركزي طلب الفتوى التي على أساسها تم معالجة مديونية بيت التمويل الكويتي بعد الغزو الغاشم سنة 1990، وقد كان نص الفتوى آنذاك: (ترى الهيئة بعد الاستماع إلى شرح وافٍ عما يسمى بشراء المديونيات الصعبة من البنوك وشركات الاستثمار وبيت التمويل الكويتي، أن السندات التي تستحق على آجال مختلفة وبسعر فائدة يتحدد سنوياً ليست من قبيل الفائدة الربوية، وإنما هو تعهد من الدولة بإعطاء منحة أو هبة للبنوك بحيث لا ترجع على المدينين بهذه المنحة.

ولذا ترى الهيئة أن لبيت التمويل الكويتي أن يستلم هذه المنحة - المسماة بالفوائد - أسوة بالبنوك الأخرى، لأن التكييف الشرعي لهذه الفوائد أنها منحة وليست فائدة ربوية).

وقد علقت الهيئة خلال الاجتماع توضيحاً للتكييف الفقهي على الفتوى السابقة بالآتي: يجوز للدولة استدخال مديونية بيت التمويل الكويتي بقيمتها دون زيادة، وإصدار سندات بقيمتها.

ويجوز أن تمنح الدولة بيت التمويل الكويتي منحة أو هبة على المديونية، ما دامت دون شرط أو اشتراط، وهو من باب حسن الوفاء، وذلك المقصود بالفتوى السابقة).

## اتفاقية standstill الخاصة بشركة دار للاستثمار

### 1301. السؤال

تم التوصل بين لجنة التنسيق ودار للاستثمار لاتفاقية الغرض منها منح دار للاستثمار والبنوك الدائنين فترة لالتقاط الأنفاس للسماح لكل الأطراف بالتركيز على إعادة الهيكلة، حيث ستقوم البنوك والدائنون بتجميد قضاياها المرفوعة ضد دار للاستثمار، وفي غضون ذلك ستلتزم دار للاستثمار بتوقف الشركة وزيادة شفافيتها للبنوك والدائنين.

وتضمنت هذه الاتفاقية موافقة دار للاستثمار على تزويد البنوك والدائنين بالمستندات والعقود الوقائية، وعلى تعيين ضابط إعادة الهيكلة والذي سيقود مع الإدارة العليا إعادة الهيكلة والانخراط في اتخاذ بعض القرارات المهمة نيابة عن دار للاستثمار، ومما لا شك فيه أن تعيين ضابط إعادة الهيكلة مستقلاً وذا خبرة كبيرة وسمعة دولية من شأنه تعزيز وزيادة ثقة البنوك والدائنين.

ومن ضمن شروط الاتفاقية أنه ستزيد المتطلبات البلاغية والإفصاح على شركة دار للاستثمار، ومدة هذه الاتفاقية لغاية **2009/11/30** مع إمكانية تمديدتها من قبل لجنة التنسيق إلى **2009/12/31**، ويتعين على هذه الاتفاقية أن تتم الموافقة عليها من قبل **51%** من البنوك والدائنين، وأنه من المتوقع أن يتم التوقيع عليها من البنوك والدائنين المحليين بتاريخ **2009/10/18**. وفي غضون فترة الاتفاقية فإن لجنة التنسيق وشركة دار للاستثمار ستتمكنان من الانتهاء من التوقيع وابتداء العمل في برنامج إعادة الهيكلة، علماً بأنه يتعين على بيت التمويل الكويتي الإتيان بالموافقة الكاملة لمجلس إدارة بيتك بالإضافة إلى الموافقة القانونية والشرعية، فما رأيكم في ذلك؟

الجواب

الاتفاقية المقدمة والتي وقعها بيتك تُعتبر ناحية إدارية بحتة، ويرى من صالحه توقيعها كخطوة يؤمل منها إقالة عثرات الشركة وتمكينها من إزالة التعثر المالي، ويعود هذا لصالح الدائنين، ومنهم بيتك، فلا ترى الهيئة مانعاً من الناحية الشرعية على أن تُوافي الهيئة بما يستجد في هذا الأمر.

## برنامج إعادة هيكلة أصول دار الاستثمار

### 1302. السؤال

نرفق لكم مقترحاً مختصراً لبرنامج إعادة هيكلة أصول شركة دار للاستثمار، يرجى التكرم بإبداء الرأي الشرعي بمحتواها من حيث القبول أو الرفض، علماً بأنه يجب التنويه على أن برنامج إعادة الهيكلة مبني أساساً على نظام المشاركة المتناقصة والتي تعمل على النحو الآتي:

**1 -** إن الشركة ذات الغرض الخاص **2** (والتي هي الشركة الأم للحائزين على الأصول من الشركات التابعة) ستقوم ببيع جزء من حصتها من الأصول (بالتوافق مع الشريعة) إلى المستثمرين (الدائنين).

**2 -** في مقابل ذلك يقوم المستثمرون (الدائنون) بإعفاء شركة دار للاستثمار من التزاماتها المالية تجاههم.

**3 -** سيتملك كل من الشركة ذات الغرض الخاص **2** والمستثمرين (الدائنين) الأصول بالتوافق مع الشريعة، وتكون أحقيتهم للأصول غير قابلة للقسمة وتكون متمثلة بالوحدات.

**4 -** سيقوم المستثمرون (الدائنون) بتعيين الشركة ذات الغرض الخاص **2** كوكيل لبيع الأصول المملوكة للطرفين مع استخدام المبالغ الناتجة عن بيع تلك الأصول في سداد أصل الدين (بالتوافق مع برنامج السداد) وأرباحه. إن المبالغ الناتجة عن البيع ستتم مشاركتها بنسبة يتم الاتفاق عليها لاحقاً قبل إجراء العملية بين الشركة ذات الغرض الخاص **2** والمستثمرين (الدائنين)، علماً بأن أية خسارة تنتج عن تلك البيعة سيتم مشاركتها بين الشركة ذات الغرض الخاص **2** والمستثمرين (الدائنين) بحجم حصتهم في الأصول المملوكة للطرفين والمتمثلة في وحدات.

5- إن حصة المستثمرين (الدائنون) (والتي ستكون متمثلة بالوحدات) سيتم بيعها/ شراؤها في الوقت المعني عن طريق تنفيذ عقود «وعد» لسداد التسهيلات والسداد الإجباري والاختياري.

إن الهيكلية التي تتضمن تملك الطرفين للأصول ستكون ملغية في حالة العجز عن سداد الالتزامات القائمة أو عند تاريخ الاستحقاق، وستقوم الشركة ذات الغرض الخاص 2 في هذه الحالة بشراء حصص المستثمرين (الدائنين) والمتبقية والمتمثلة بالوحدات في الأصول المملوكة للطرفين.

فما رأي الهيئة الموقرة في هذه الهيكلية؟

الجواب

حضر إلى الهيئة المستشار/ مدير الإدارة القانونية، والإخوة من إدارة الائتمان، وشرحوا للهيئة موضوع «إعادة هيكلية أصول شركة دار للاستثمار»، وترى الهيئة أنه في مثل هذه الحالات يجب أن تعرض على مجلس الإدارة مسبقاً وبعد موافقته تعرض على الهيئة الشرعية. ولقد أُنحت الهيئة باللائمة على إدارة الائتمان لإعطائها تمويلاً لجهة دون أخذ الرهون الكافية منها. وبعد عرضه على مجلس الإدارة تقرر ما يلي:

عطفاً على محضر الهيئة السابق رقم (2009/38) فقد حضر رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، والرئيس التنفيذي، وأفادا بأن مجلس الإدارة وافق على الهيكلية المقترحة من قبل اللجنة التنسيقية لإعادة هيكلية ديون وأصول دار للاستثمار، وأن هذه الموافقة في مصلحة بيتك، علماً بأنه ليس هناك رهونات خاصة لبيتك.

فترى الهيئة أنه ليس هناك مانع شرعي من الموافقة على هذه الهيكلية.

قبول ضمانات من شركات متعثرة غير متوافقة مع معايير بيتك

مقابل مديونة بيتك المعرضة للهلاك

1303. السؤال

نظراً لتداعيات الأزمة الاقتصادية الحالية والتي تسببت في تدهور أوضاع العديد من الشركات والتي منها شركات مدينة لبيت التمويل الكويتي، فقد تم الاجتماع مع بعض الشركات المدينة لبيت التمويل الكويتي والتي تعاني من ضعف في موقفها المالي ومعرضة للإفلاس، وتم التفاوض معهم لتقديم ضمانات مقابل مديونيتهم تجاه بيتك، وقد قامت الشركة بتقديم ما لديها من أصول كضمانات لمديونية بيتك إلا أن بعض هذه الضمانات مشكوك في شرعيتها وبعضها غير متوافقة، علماً بأن كل ما قدمته الشركة من ضمانات لا تكفي لتغطية مديونية بيتك.

السؤال: هل يجوز أخذ ضمانات تتمثل في أسهم ووحدات لشركات وصناديق أصل نشاطها مشروع، ولكنها غير متوافقة مع معايير بيتك، مقابل مديونية لبيتك معرضة للهلاك في حالة عدم تغطيتها بضمانات، سواء لبيع هذه الضمانات مستقبلاً لخدمة المديونية عند استحقاقها أو لحفظ هذه الضمانات والتي تعتبر أصول الشركة لضمان عدم تصرف الشركة فيها؟

الجواب

إذا وضعت هذه الشركات المدينة الرهونات المذكورة في السؤال عند شركة أخرى غير تابعة لبيت التمويل، ووكلتها بحفظها لديها لصالح بيت التمويل الكويتي، على أن تدفع حصيله البيع له، فلا مانع من ذلك، وذلك حسب بعض الآراء التي تجيز ذلك، في مثل هذه الأزمات والمحن.

أخذ المخصصات مقابل ديون مشكوك في تحصيلها

1304. السؤال

ما الرأي الشرعي في جواز أخذ مخصصات من الإيرادات العامة مقابل ديون مشكوك في تحصيلها ومتعثرة؟

الجواب



إن الأرباح القابلة للتوزيع هي الأرباح الصافية من بعد أخذ المصاريف والاحتياطات والمخصصات اللازمة. وما دام هنالك ديون متعثرة ومشكوك في تحصيلها، فيجب أخذ مخصصات مسماة لهذا الغرض، وذلك بعد أخذ موافقة الجهات الرسمية المختصة.

وكلما انتفت الحاجة من وجود أي مبلغ من المخصصات تعود الأرباح ثانية، كما أن خروج المودع المستثمر يعتبر محارجة بينه وبين الوعاء الاستثماري لدى المؤسسة المالية، كما أنه إذا أخذ وديعته وحصل . لا سمح الله . خسارة فلا يعاد عليه، ويحصل هذا دائماً عند عرض الميزانية العامة في نهاية كل سنة على الجمعية العمومية.

